تحرك عاجل

الإفراج عن مدافع حقوق الإنسان مالك عدلي

أُفرج عن مدافع حقوق الإنسان مالك عدلي في 28 أغسطس/آب، بعد أن أمضى 115 يومًا مُحتجزًا. ولم تشترط المحكمة دفعه كفالة مالية للإفراج عنه، لكنها طلبت منه أن يُحدد محل إقامته، إذ لا يزال يُجرى معه تحقيقٌ جنائيٌ.

أُفرج عن مدافع حقوق الإنسان **مالك عدلي** في 28 أغسطس/آب من قسم شرطة "شبرا الخيمة،" بعد ثلاثة أيامٍ من إصدار محكمةٍ لأمرٍ بالإفراج عنه، ورفضها لطعن تقدمت به النيابة العامة ضد قرارها.

وفي حين أن المحكمة لم تشترط دفعه كفالة للإفراج عنه، طلبت منه تحديد محل إقامته، فلا يزال يُجرى معه تحقيقٌ جنائيٌ.

ولم تُسقط النيابة العامة التُهم المنسوبة إلى مالك عدلي، والتي تتضمن نشر "شائعات كاذبة،" و"التحريض على التظاهر"، ومحاولة قلب نظام الحكم. ويُذكر أن التُهم المنسوبة إلى مالك عدلي قد وُجهت له بهدف معاقبته على ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، ودفاعه عن حقوق الآخرين بصفته محامٍ لهم ومديرٍ لـ"مركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية."

وحريٌ بالذكر أنه مالك عدلي قد أمضى 115 يومًا رهن الاحتجاز، عقب اعتقاله في شهر مايو/أيار الماضي بسبب تقدمه بطعنٍ ضد قرار الحكومة بنقل السيادة على جزيرتيّن في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية. ثم حُبس احتياطيًا داخل سجن طرة، حيثما احتُجز داخل الحبس الانفرادي بصفة مستمرة. كما قد أُودع بالمستشفى مراتٍ عدة بسبب ارتفاع ضغط دمه. ونقلته قوات الأمن من السجن إلى قسمٍ للشرطة بشبرا الخيمة، قبل الإفراج عنه.

ويُذكر أن الإفراج عن مالك عدلي أتى عقب تواصل ممارسة الضغوط العامة من جانب مؤيديه داخل مصر وخارجها. كما أعرب مالك عدلي، في منشورٍ له عبر موقع "فيسبوك،" عن شكره لمؤيديه لمؤازرتهم له أثناء ما وصفه بـ"أقسى مِحَن" حياته.

جزيل الشكر لمن أرسل المناشدات. ولا حاجة إلى المزيد من المناشدات من جانب شبكة التحرك العاجل.

وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 98/16، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/4182/2016/en /

الاسم: مالك عدلي

الجنس: ذكر